

الهمزة أصلية في هذا القول فمن قطع كهمزة أم في كونها همزة قطع  
وان حذف في الوصل ككثرة الاستعمال وسبب وبها لغة أي كما في الخليل  
فإصالة الهمزة في غير أصلها عنده همزة وصل زائدة لكنها يندبها  
في الوصل وإنما وصل في الودج ككثرة الاستعمال وحاصل ذلك أن الهمزة  
سبب في جعلها معرف الأفعال موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة متفق  
لكون الهمزة زائدة فليتامس ولقائل يقول لما جعل الهمزة في الهمزة  
أي الهمزة زائدة على حرف التعريف ما نورد في حروف التعريف فلاقتنا  
قاله المحشي هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما  
أي الخليل وسيبويه ووافق ابن مالك فيه أي في شرح التسهيل الخليل  
فيما ذهب إليه من أصالة الهمزة واستدل ابن مالك على محتمل وجوده  
ذكورها فيه أي في شرح التسهيل وأطال في فترتها وقال المراد في شرح  
التسهيل ما نصه والصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوده كغيره  
مخالفة للاصالة وموجبه لعدم النظر لجدتها تصد بزيادة فيها إلا أهلية  
فيه للزيادة وهو الحرف الثالث وضع كلمة مستحقة للتصديق على حرف ولقد  
سأكن ولا نظير لذلك الثالث افتناح حرف همزة وصل ولا نظيره الرابع  
لزوهمزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك الخامس أن المعرفة استغنا  
بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا  
شذوذا السادس لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم بالله ولا في قولهم  
ما الله لا فعلن ونازعه أبو جيان في ذلك أي فيما ذهب إليه واستدل  
به من الوجوه عليه ورد ما إلى وجوه قال المراد في شرح التسهيل  
واعتبر من الأول بل فعل فان اللام الأولى زائدة قال الثاني بأنه لا يلزم سبب  
أما يلزم من قال إن أداة التعريف اللام وحدها والثالث باعتبار  
الانتماء لأن عدم التطير يلزم على من ذهب الخليل لأنه لا يجوز حذف همزة قطع

التعريف

الهمزة قطعها أو الودج ان سبب قطعها التتميم للتعريف دورها والخامس  
بأن الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذ أو أن  
الأقرب أشهر وقد قرأها ورث السادس بأن قطعها في هذا الموضوعين  
ليس بحجة لقلته ذلك فأنما العمل بالأكثر انتهى وانكر أبو جيان أن يكون  
ما ذكره ابن مالك عن الخليل من هبالة الخليل وقال أبو جيان أنه  
أي ابن مالك ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة أصل موضوعة  
في الوصل كهمزة أم وهمزة ان وقد أشار المصنف بقوله لا اللام وحدها  
إلى أن المراد بقوله وحدها حملها وليس من إطلاق الكلام إلا زيادة الجواز في  
مذهب غير الخليل القائل بأن اللام وحدها أي دون الهمزة للتعريف وإنما  
وضعت ساكنة للحق في ابتدء التركيب والساكن لا يبدأ به فاجتلبت  
همزة الوصل أي فيهما في الابتداء بعد أن لم تكن موجودة في أصل الوضع  
للمركبها من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام  
خلافًا للاختصاص وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه ورحمته ابن مالك  
في كتابه بسبب المنطوق من جملتها لغة الخليل وهو قول جميع النحاة  
غير سيبويه وعنه صاحب البسيط إلى المحققين واختاره المصنف في  
حواشيه وقال أنه من الحسن وكان وجميع ما اعترضه عليه  
مقابل قوله أحجاب عنه لغة أي المصنف يرجح في الجاهل قول الخليل وهو  
أي لفرج حجاز ظهر تقديمه على القول الآخر مع إثباته ونفي غيره وبجاءه  
أي عبارة المصنف هنا أي في هذا الكتاب حيث قال وهو لا اللام وحدها  
وأيضا هو ظاهر عبارته في التبدور حيث قال الخامس المحل لا ولم يتكلم  
باللام ولما استتم سبب الهمزة إذا كانت اللام وحدها هي المعرفه للمركب  
فحذف الهمزة وتحررك اللام أحاب عنه بقوله وإنما التكرار الهمزة وتحررك اللام  
على قول الاحتسار وهو أن المعرفة اللام وحدها هي المعرفه لأنها إلى اللام